

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٨٩**

الاثنين، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد أورينوس سكاو
	الصين	السيد تشانغ ديان بن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانوه – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة إيكيليس كوري

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2018/89)

1805185 (A)







افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2018/89)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، وسعادة السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/89، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي.

أعطي الكلمة الآن للسيد كافاندو.

السيد كافاندو (*تكلم بالفرنسية*): أرحب بهذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بمناسبة النظر في تقرير الأمين العام عن بوروندي (S/2018/89). وقبل أن أبدأ أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أحيي جميع أعضاء المجلس.

لقد كنا نأمل أن يكون بيننا الرئيس بنيامين مكابا، ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي لم يكن من شأن مساهمته أن تعمق فهم الرهانات السياسية في بوروندي فحسب، بل كانت كذلك ستحدد آفاق استمرار العملية. وللأسف، لم يتمكن من القيام بالرحلة بسبب مشاركته في مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا.

وتتعلق إحاطتي الإعلامية، كما أعلن، بتقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي، المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. تركز الملاحظة الأولى للتقرير على الحالة السياسية في بوروندي، التي لا تزال متوترة، وتتسم بتدابير مقيدة للحريات. وأشير، في الوقع، إلى أنه ليس بمقدور سوى حزب الأغلبية وبعض التشكيلات السياسية الأخرى الحليفة له من الاضطلاع بأنشطة سياسية من دون عوائق. والحالة الاقتصادية بعيدة جدا عن التحسن بسبب الحالة السياسية السائدة. فلا يمكن لمثل هذه البيئة أن تساعد على تنظيم انتخابات ذات مصداقية.

إن الحالة الأمنية آخذة في التحسن بشكل كبير في جميع أنحاء البلد، على الرغم من تواصل ورود تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان والانتهاكات الأخرى، ولا سيما منذ إطلاق حملة للتوعية بالاستفتاء الدستوري في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يؤكد التقرير أنها مسألة لا تزال تثير القلق. وسيُبَت في قرار الحكومة البوروندية الذي لا رجعة فيه، بالمضي قدما بالتعديل الدستوري، بالاستفتاء الذي تقرر أن يجرى، من حيث المبدأ، في أيار/مايو. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن تفسير الشواغل التي أثارها الأمين العام في تقريره، على أنها تدخل في الشؤون الداخلية لبوروندي بحرمان البلد من حقه السيادي في تعديل دستوره. ويجب أن تفهم، على العكس من ذلك، على أنها تمثل رغبته في التوصل إلى توافق في الآراء حول مسألة بهذا القدر من الأهمية لمستقبل، أو حتى مصير، بوروندي.

ويوضح التاريخ أن استقرار وتنمية بوروندي على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية ترجع أساسا إلى توافق واسع في الآراء

ساد في المفاوضات على اتفاق أروشا واعتماده. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التوصية من جانب الأمين العام توضح فقط المادة ٢٩٩ من الدستور البوروندي لعام ٢٠٠٥، الذي لا يزال ساريا والذي ينص على أن ”لا يجوز إجراء أي تنقيح إذا كان إجراؤه سيقوض الوحدة الوطنية [أو] تماسك الشعب البوروندي“.

والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأوروبي هم ضامنو اتفاق أروشا، الذي لا يقتصر جوهره على التوازن العرقي والجنساني، الأمر الذي تمت المحافظة عليه في الدستور الجديد. ويظل تقاسم السلطة والحكم السياسي الرشيد والديمقراطية التعددية على أساس مبدأ التوافق الواسع في الآراء وحماية حقوق الأقليات في صلب اتفاق أروشا الذي، كما نعلم، هو الأساس الذي يقوم عليه الدستور البوروندي لعام ٢٠٠٥، الذي هو قيد التنقيح الآن.

وكل هذا كان يمكن أن يكون ممكنا إذا سادت إرادة سياسية في الحوار بين الأطراف البوروندية، تحت رعاية منطقة شرق أفريقيا. ومن هذا المنطلق، أغتنم هذه الفرصة لأهنئ وسيط وميسر الحوار البوروندي على جهوده لإيجاد حل عادل للأزمة. والآن، وفي أعقاب مؤتمر القمة الأخير، قررت المنطقة أن تواصل الحوار، والأمر متروك للاتحاد الأفريقي، إلى جانب الشركاء الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة، بأن يظلوا ملتزمين التزاما قويا بنتائج الوساطة. ويبقى الحوار بالنسبة للأمم المتحدة – الذي يرمي دعمها للعملية فوق كل شيء إلى المساعدة على الجمع بين البورونديون على أمل التوصل إلى حل وسط فعال – يمثل أمرا لا غنى عنه.

لقد لخصت لتوي، بإيجاز، تقرير الأمين العام عن بوروندي، المقدم للمجلس لينظر فيه. وتشير كل الدلائل إلى أن البلد لا يزال مثار قلق بالغ للمجتمع الدولي. وأشير إلى أن الحكومة البوروندية تعلن، في بيانها، المؤرخ ١٤ شباط/فبراير، المتعلق بالتقرير، عن استعدادها بألا تدخر جهدا للتعاون مع الأمم المتحدة في سياق احترام سيادتها. ويمكنني أن أشهد كمبعوث خاص، في ذلك الصدد، بأن هذا التعاون الجيد قائم بالفعل بين السلطات البوروندية وبعثة الأمم المتحدة في بوروندي. إنني أشكرهم على ترحيبهم وتعاونهم الكامل، على الرغم من أنني يمكن أن أضيف أن مساهمة المبعوث الخاص في تقرير الأمين العام، خلافا لبعض البيانات، قد تكون بالكاد تجاوزت التزاماته، ناهيك عن أن تكون مسترشدة بأي تحيز. والهدف الوحيد الذي يوجه أفعاله هو أن يدق ناقوس الخطر بحيث يتسنى لجميع البورونديين أن يتمتعوا بالمستقبل الناشئ للشعب البوروندي، وبالتالي، يتجنبوا الانتكاس الذي لا نهاية له الذي عانى منه ذلك البلد كثيرا.

الرئيس: أشكر السيد كافاندو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لاوبر.

السيد لاوبر (*تكلم بالإنكليزية*): باسم أعضاء تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن وعلى مواصلة التعاون الممتاز بين المجلس والتشكيلة.

وفقا للممارسة المتبعة، حظي البيان التالي بموافقة أعضاء التشكيلة، بما في ذلك البلد المعني، بوروندي.

منذ إحاطتي الإعلامية السابقة إلى المجلس (انظر S/PV.8109)، اجتمعت تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام في مناسبتين، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، مع التركيز على المسائل الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية والسياسية. واستمعت التشكيلة إلى إحاطات من السيد غاري كونيل المنسق المقيم للأمم المتحدة في بوروندي وممثلين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب دعم بناء السلام.

وفي جلسة الإحاطة التي عقدت في ٢٩ كانون الثاني/يناير، أفادت السيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه في السنوات الثلاث الماضية، زاد عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في بوروندي ثلاثة أمثال من مليون شخص إلى ٣,٦ ملايين شخص. وأشارت إلى أن ٢٥ في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. في عام ٢٠١٧، تلقى ٥٠٠ ٠٠٠ شخص المساعدات الغذائية والتغذوية. وفي الوقت الراهن، يعاني ٦٠ ٠٠٠ طفل على الأقل من سوء التغذية الحاد. وعلى صعيد أكثر إيجابية، جرى بنجاح احتواء وباء الملاريا، الذي أودى بحياة نحو ٩٤٠٠ شخص بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧.

وفي ١٩ شباط/فبراير، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقريره بشأن خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ في بوجمبورا. وفي ٢١ شباط/فبراير، أفادت الحكومة في بيان صحفي أنها ترفض مضمون التقرير ككل بسبب عدم التعاون، واصفة أرقام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنها مبالغ فيها وأشارت إلى التطورات الإيجابية المتعلقة بالأمن الغذائي. ودعت الحكومة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لمناقشة التعاون بشأن الاستجابات الإنسانية مع الوزارات المسؤولة بغية إعداد خطة توافقية للجانبين.

وفي الاجتماع الذي عقدته التشكيلة في ٢٩ كانون الثاني/يناير، أبلغت السيدة نينت كيلي، مديرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نيويورك، التشكيلة بالتحديات المتعلقة بعودة اللاجئين من تنزانيا إلى بوروندي. وعلى أساس اتفاق توصلت إليه بوروندي وتنزانيا ومفوضية شؤون اللاجئين في اجتماع اللجنة الثلاثية في آب/أغسطس الماضي، عاد ١٣٠٠٠ لاجئ في عام ٢٠١٧. ومن المقرر إعادة ٦٠٠٠٠ شخص آخر إلى وطنهم في ٢٠١٨. وستزيد عودة اللاجئين من الضغوط على المجتمعات المحلية المستقبلة، مما يتطلب المزيد من الدعم في مجال إعادة إدماج العائدين، فضلا عن الذين لم يغادروا المنطقة. كما أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتدفق ما يزيد عن ٨ ٠٠٠ من اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بوروندي منذ بداية عام ٢٠١٨.

ويقدم الدعم إلى المشردين داخل بوروندي في إطار خطة الاستجابة الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خطة استجابة إقليمية للاجئين لدعم ٤٣٤ ٠٠٠ من اللاجئين البورونديين الذين يعيشون في تنزانيا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أبلغ الممثل الدائم لتنزانيا التشكيلة بأن تنزانيا قد قررت الانسحاب من إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين.

وفي مختلف اللقاءات مع التشكيلة أشار المنسق المقيم السيد كونيل إلى الحالة الاجتماعية الاقتصادية الصعبة. والميزان التجاري السلبي والتضخم الذي ارتفع من ٥,٦ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ١٨ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ والبطالة ونقص احتياطي العملات الأجنبية من بين أشد الاتجاهات الاقتصادية المثيرة للقلق. وحدد المنسق المقيم التحديات المتعددة الأبعاد للأمم المتحدة. ويسعى فريق الأمم المتحدة القطري إلى معالجة الضعف المزمن وسلسلة من الصدمات في وقت واحد. وفي الوقت الراهن، تعزيز قدرة السكان على التكيف أولوية لمشاركة الفريق القطري في بوروندي.

ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لم يتم بعد الانتهاء من المفاوضات بشأن مذكرة تفاهم منقحة بين المفوضية وحكومة بوروندي، والتعاون الذي علق في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ لم يستأنف بعد. وأشجع الطرفين على المضي قدما ووضع الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم. وفي الوقت نفسه، يجري حاليا الانتهاء من الأعمال التحضيرية لنشر ثلاثة خبراء في

مجال حقوق الإنسان إلى بوجومبورا، تمشيا مع قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٦ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

وكما ورد في الإحاطات الإعلامية السابقة إلى المجلس، من الواضح أن أنشطة التشكيلة يجب أن تكون مكملة للجهود الرامية إلى النهوض بالمصالحة السياسية في بوروندي المضطلع بها على الأصعدة دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وتحقيقا لهذه الغاية، حافظت على اتصالات منتظمة مع السيد بنيامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة وميسر جماعة شرق أفريقيا لبوروندي؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد باسيل إكويبي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى؛ وبالطبع السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، وأتيحت لي فرصة الاجتماع معهم جميعا مؤخرا في أديس أبابا أو في جنيف.

وفي كل من الاجتماعين اللذين عقدتهما مؤخرا تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، أعربت الدول الأعضاء عن التأييد الساحق لعملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا والامتنان للرئيس مكابا على مشاركته الشخصية. وفي حين تدرك الحكومة أنه تم إحراز تقدم خلال الدورة الرابعة للحوار، أعربت بعض الوفود عن أسفها لعدم إحراز تقدم في العملية. وأعرب بعض أعضاء التشكيلة عن القلق من أن الاستفتاء المقبل على دستور منقح يمكن أن يعكس مسار بعض المكاسب التي تحققت من خلال اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وأعربت وفود أخرى عن رأي مفاده أن التعديلات الدستورية تندرج في إطار سيادة البلد وأن الحالة تتحسن بشكل عام.

وفي مجال الأمن، منذ زيارتي الأخيرة إلى بوروندي والمنطقة، تلقيت تقارير تفيد بأن الحالة الأمنية في البلد هادئة عموما. وأشجع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين على الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في بوروندي.

وإنني بصدد الإعداد لرحلتي المقبلة إلى بوروندي، التي من المقرر أن تجري في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس. وفي ضوء التطورات الأخيرة، وبعد التشاور مع التشكيلة، أعتزم التركيز على المواضيع الخمسة التالية خلال زيارتي.

الموضوع الأول هو جهود الوساطة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا. وفي اتصالاتي في بوروندي، سأصر على ضرورة معالجة الخلافات السياسية المتبقية في إطار عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وبطريقة شاملة للجميع.

ثانيا، وفيما يتصل بذلك، أعتزم مناقشة الطريق المؤدية إلى انتخابات عام ٢٠٢٠. وسأشجع المحاورين على التفكير في كيفية كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في بيئة تعددية وسلمية في بوروندي، وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يدعم بوروندي على هذا الطريق.

ثالثا، أعتزم أيضا مواصلة الحوار الاجتماعي والاقتصادي مع الحكومة وشركائها الدوليين. وينبغي لذلك الحوار أن يسعى إلى تلبية احتياجات السكان والتغلب على العقبات القائمة أمام التعاون على السواء. وإنني أعتزم إشراك المزيد من الشركاء، مثل الجهات الفاعلة الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، في تلك المحادثات.

رابعا، سأواصل التركيز على الحالة الإنسانية والانخراط مع الجهات الفاعلة الإنسانية على أرض الواقع بالتعاون مع الحكومة.

خامسا، ستظل المصالحة الوطنية والتعامل مع الماضي على رأس جدول أعمالي. وهذا موضوع يوليه رئيس جمهورية بوروندي أهمية كبيرة.

هذه الأولويات شديدة الشبه بالأولويات التي حددها صندوق بناء السلام لمشاركته الحالية. ومنذ إحاطتي الإعلامية في تشرين الثاني/نوفمبر، وافق صندوق بناء السلام على ثلاثة

مشاريع جديدة في بوروندي تصل قيمتها الإجمالية إلى ٦,٥ مليون دولار. وتمت الموافقة على مبلغ ٣ ملايين دولار لمشروع يشمل أربعة مجتمعات محلية في بوروندي تشمل أكبر عدد من العائدين المتوقعين. ويسعى المشروع إلى زيادة حماية المشردين في المناطق الحدودية، وخاصة فيما يتعلق بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحصول على الخدمات الأساسية وسبل كسب الرزق للعائدين وأفراد المجتمعات المضيفة وكذلك العنف الجنساني. المبادرة الثانية الجديدة لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، بحوالي ١,٧٥ مليون دولار، تدعم بناء القدرات فيما بين الأجنحة الشبابية للأحزاب السياسية. ويدعم المشروع الثالث، بنفس المبلغ، شبكات الأجيال للقيادات النسائية في قدرتها على إطلاق المبادرات المحلية لبناء السلام.

واستنادا إلى اتصالاتي الأخيرة مع الأطراف الفاعلة البوروندية والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، أخلص إلى الاستنتاجات التالية.

إن عملية الحوار التي تقودها جماعة شرق أفريقيا ما زالت أداة لا غنى عنهالمعالجة الحالة الراهنة في بوروندي. أولا، ينبغي للجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية الاستمرار في تقديم دعمها لجهود الوساطة التي يضطلع بها الرئيس موسيفيني والرئيس مكابا.

ثانيا، تتطلب الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٠ اهتماما دوليا متزايدا. وسيكون إنجازا كبيرا إذا ما تمكنت الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية من الاتفاق على خريطة طريق بغية تهيئة الظروف اللازمة من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية، وسلمية وشاملة الجميع في ٢٠٢٠.

ثالثا، يجب معالجة الاحتياجات الإنسانية. وأهيب بشركاء بوروندي الدوليين تعزيز قدرة السكان على التكيف من خلال التصدي للتحديات الإنسانية الراهنة في الميدان بالتعاون مع الحكومة. وفي الوقت نفسه، أهيب بالحكومة البوروندية مواصلة التعاون الوثيق والبناء مع الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية الدولية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لسكان بوروندي.

رابعا، يجب عدم تجاهل التنمية الاجتماعية والاقتصادية على الأجلين المتوسط والطويل. وأدعو حكومة بوروندي وشركاءها إلى التحاور بشأن المنفعة المتبادلة التي تركز على الناس وعلى أشكال مبتكرة للمشاركة.

خامسا، ما زلت مقتنعا بأن الإسراع في التوقيع على مذكرات تفاهم بين الحكومة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وكذلك بين الحكومة والاتحاد الأفريقي، ونشر مراقبي حقوق الإنسان المعنيين سيقدمان صورة أكثر شمولا ودقة عن حالة حقوق الإنسان والمساعدة في الحفاظ على حيز للمجتمع المدني في بوروندي.

الرئيس: أشكر السيد لاوبر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، باسم جمهورية غينيا الاستوائية، أعرب عن امتناني لرئيس مجلس الأمن على تنظيم هذه الجلسة بشأن بوروندي وعلى تقرير الأمين العام (S/2018/89) عن الحالة في البلد، الذي عرضه سعادة السيد كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، وتعرب غينيا الاستوائية عن خالص الشكر له على العمل الرائع الذي يقوم به هناك. وبالمثل، تعرب غينيا الاستوائية عن ثقتها بوسيط الحوار بين الأطراف البوروندية، فخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس أوغندا، وبالميسر له، فخامة السيد ويليام بنيامين مكابا، الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة على العمل الجاري الاضطلاع به من أجل إيجاد أرضية مشتركة للتوصل إلى اتفاق بين أعضاء الطبقة السياسية في بوروندي. وبناء على ذلك، أعرب البيان المشترك الصادر

عن مؤتمر القمة الأخير لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا عن تقديره لهما، ونوه بالعمل الذي يقوم به هذان الرئيسان في إطار استشراف المسائل من خلال الحوار بين الأطراف البوروندية. إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، أتاحت لنا صورة واضحة عن الحالة في بوروندي، ونحن ممتنون للغاية لذلك.

إن غينيا الاستوائية، كما تفعل على الدوام، تدرك أن الحالة في بوروندي، والتي هي مسألة داخلية، يجب حلها داخليا من خلال عملية مفاوضات سياسية حقيقية وشاملة بين البورونديين. وفي هذا الصدد، تشيد غينيا الاستوائية بالمبادرات الإيجابية التي اتخذتها حكومة بوروندي ورئيسها، فخامة السيد بيير نكورونزيزا، بغية الحفاظ على الاستقرار الوطني وتعزيز المصالحة الداخلية، وتحث جميع الأطراف في بوروندي على المشاركة بهمة في الحوار السياسي وحل خلافاتها سلميا عن طريق الحوار والمفاوضات. أما جهود الوساطة التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، والدور البناء الذي بوسع الأمم المتحدة القيام به يجب أن يكون حصنا منيعا لإيجاد حل سياسي للمسألة.

تؤمن غينيا الاستوائية بأن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد للخروج من الحالة في بوروندي، ولهذا السبب، فإنها تأخذ بصورة إيجابية جدا مبادرات الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا في أروشا، ومما لا شك فيه أن النتائج التي أسفر عنها المؤتمر ستساعد على تطبيع الحالة. فالعودة إلى الحياة الطبيعية تعني أن الحوار، كما اقترحت الحكومة، يمكن بالفعل أن يتم في أراضي بوروندي، وهو وطن جميع أطفال بوروندي، لأن الحالة الأمنية تحسنت تحسنا كبيرا، كما يفيد تقرير الأمين العام.

العودة الطوعية التدريجية للاجئين إلى ديارهم دليل آخر على تطبيع الحالة، ويجب أن يتمثل التحدي الآن في نقلهم واستعادة الحياة الطبيعية. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة، والكيانات المحلية أن تساعد في تلك العملية التي يجب أن تتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١. ونود أن ننوه بسخاء البلدان المجاورة التي رحبت باللاجئين.

إن بوروندي كونها دولة ذات سيادة، تتمتع بالحق في اعتماد أي مبادرة تشريعية تراها مناسبة لنفسها. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاستفتاء الدستوري المقرر عقده في أيار/مايو المقبل يقع ضمن سلطات بوروندي بوصفها دولة ذات سيادة. لقد شهد العديد من البلدان الأخرى عمليات مماثلة. وتعتبر تلك العمليات من الشؤون الداخلية الخاصة بها، والحالة في بوروندي، ينبغي ألا تكون مختلفة عنها. ولا بد من احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لبوروندي؛ وأي عملية تفاوض يجب أن تفضي إلى إجراء انتخابات نزيهة في عام ٢٠٢٠. لذلك، من الضروري أن تلتزم جميع الأطراف بالعملية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وأن تظهر حسن نيتها من أجل مصلحة الشعب البوروندي. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نشهد التعافي التام والكامل لأبناء الشعب البوروندي لكي يتمتعوا بعدد هائل من الإمكانيات الاقتصادية والانضمام إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ للمشاركة الكاملة في التنمية المستدامة في ذلك البلد الأفريقي الجميل والدولة الشقيقة في وسط أفريقيا.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، والسفير لاوبر، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين النيرتين. ونعرب عن عميق تقديرنا للعمل الدؤوب الذي يقوم به المبعوث الخاص في

قيادة سلسلة من الاجتماعات الهامة مع المسؤولين الحكوميين، أو مع الممثلين الرفيعي المستوى للمنظمات الدولية والإقليمية، وأصحاب المصلحة الآخرين سعيا إلى إيجاد سبل للدفع قدما بعملية التفاوض بالتعاون الوثيق مع الميسر.

على الرغم من التقدم المحرز في الحوار بين الأطراف البوروندية، ما زلنا نشعر بالقلق لعدم الشروع بعد في المحادثات المباشرة والبناءة بين الحكومة والمعارضة. وفي ذلك الصدد، نحض جميع الأطراف على الانخراط في حوار لإنهاء الأزمة، وذلك وفقا لنص وروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. كما نحض قيادة المنطقة الفرعية والجهات الضامنة لاتفاق أروشا على مضاعفة جهودها فيما يتعلق بتنشيط الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. ونشيد بالوسيط والميسر التابعين لجماعة شرق أفريقيا، الرئيس موسيفيني، والرئيس السابق مكابا، على التزامهما الراسخ بتوحيد المنطقة وإيجاد حل سلمي للأزمة. وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية حق سيادي لبوروندي، نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي أن تتم تلك العملية الوطنية في بيئة تسودها الثقة وتوافق آراء واسع يشمل جميع الجهات السياسية الرئيسية لكفالة إحلال السلام الدائم.

إن الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة في بوروندي تستدعي اهتماما فوريا من جانب المجتمع الدولي والشركاء في التنمية لتوفير الأمن الغذائي والرعاية الصحية والتعليم والطاقة.

وقد سُجّلت نتائج ملحوظة في احتواء انتشار الملاريا، بدعم من اليونيسيف، وفي تدريب العاملين في مجال الصحة المجتمعية. وينبغي أن تستمر هذه الديناميكية الإيجابية.

ولا يزال انخفاض مستوى المعونة الإنسانية مقلقا للغاية. وبوجود أكثر من ٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء البلد، سيكون من المهم ضمان دعم المجتمع الدولي لخطة الاستجابة الإنسانية لبوروندي لعام ٢٠١٨. ولا يزال النداء الذي أطلقته وكالة الأمم المتحدة للاجئين للحصول على تمويل من أجل دعم اللاجئين البورونديين في عام ٢٠١٨، هو خطة الاستجابة للاجئين الأقل تمويلا في العالم. ونحن نثني على جيران بوروندي لاستضافتهم أعدادا كبيرة من اللاجئين، ونود أن نذكر الدول بوجوب أن تكون إعادتهم إلى وطنهم طوعية، وأن تتم وفقا لمبادئ الاحترام والكرامة المبينة في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين.

وينبغي أن يكون الأمن والاستقرار المستدامان في بوروندي الاعتبارين الرئيسيين، والدعم الدولي لتلك العملية أمر حيوي. ونشيد بالمشاركة النشطة للفريق من مكتب المبعوث الخاص في مساعدة ميسر جلسة الحوار الرابعة، ونشجع المشاركين على الدخول في حوار شامل. إن التعجيل بوضع الصيغة النهائية لاتفاق مركز البعثة سيعزز التزام الأمم المتحدة ويحسن التعاون مع بوروندي.

وفي الختام، نؤكد على أهمية اتباع نهج إقليمي في معالجة الأسباب الكامنة وراء قضايا بوروندي، وربط الأمن والتنمية، كما ندعو إلى زيادة التنسيق في تنفيذ العمليات على أرض الواقع من جانب الأمم المتحدة في هذا الجزء من أفريقيا. إن التنفيذ الكامل لاتفاق أروشا أمر حيوي لمنع المزيد من تصعيد العنف والحفاظ على السلام والأمن في بوروندي.

السيد تانوه – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام، على نوعية إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في بوروندي، ونثني على عمله الشاق في ذلك البلد. نود أيضا أن نشكر السفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية بشأن تطور الحالة الاجتماعية – السياسية في بوروندي.

وقد أحاطت كوت ديفوار علما بالجهود التي بذلتها السلطات البوروندية والمجتمع الدولي لتحقيق الاستقرار في البلد في السنوات القليلة الماضية. بيد أننا لا نزال نشعر بالقلق

إزاء حالة التقدم المحرز في العملية السياسية، ومسائل حقوق الإنسان، والحالة الإنسانية. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، فإننا نشعر بالقلق إزاء حالة الجمود التي تعتري الحوار السياسي، على الرغم من جهود الوساطة التي يبذلها المجتمع الدولي. ونأسف لأن الحوار بين الأطراف البوروندية تحت إشراف جماعة شرق أفريقيا، الذي عقدت دورته الرابعة في أوغندا بين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لم يحرز أي تقدم كبير في وقت حيث تقترب مواعيد نهائية هامة من قبيل مشروع استعراض الدستور، المقرر إجراؤه في أيار/مايو من هذا العام، والانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠.

ومع ذلك، يحدونا الأمل في أن التغييرات المتوخاة في مجال الإصلاح الدستوري لن تقوض الإنجازات التاريخية التي حققها اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، الذي مكّن البلد من التمتع بالسلام والاستقرار لـ ١٠ سنوات، ويظل، بغض النظر عن الاختلافات في التفسير، أمرا أساسيا في تحقيق المصالحة بين الأطراف السياسية في بوروندي. وفي هذا الصدد، نحث الأطراف في بوروندي على بدء حوار سياسي شامل للجميع، ونشجع الحكومة على العمل على تهيئة مناخ اجتماعي سياسي سلمي سيمكّن جميع أصحاب المصلحة من المشاركة في عملية السلام والمصالحة في البلد، على أساس اتفاق أروشا.

وتشعر كوت ديفوار بالقلق إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي. ونحث السلطات البوروندية على بذل كل ما في وسعها للتحقيق في هذه الادعاءات، وإذا ما تم تأكيدها، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد لها وتحديد هوية الجناة وتقديمهم إلى العدالة. ويساورنا القلق أيضا إزاء التشريد الجماعي للسكان الذي يزيد من عدد اللاجئين البورونديين في البلدان المجاورة. ونشجع حكومة بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على استئناف المفاوضات بغية التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن الإطار القانوني للتعاون وجوانبه العملية. ونحث السلطات البوروندية على الدخول في حوار بناء مع لجنة التحقيق المعنية ببوروندي التي تعمل بتكليف من مجلس حقوق الإنسان بغية إلقاء الضوء على الادعاءات المتعلقة بحالات الإعدام بدون محاكمة، الاعتقال والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والقاسية والمهينة.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في بوروندي. والحقيقة هي أنه على الرغم من إمكانية العودة الطوعية، فإن عدد اللاجئين البورونديين الذين يعيشون في البلدان المجاورة لا يزال كبيرا، والحالة الاجتماعية الاقتصادية في البلد لا تبدو أنها تفضي إلى عودتهم السريعة وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في النسيج الاجتماعي في بوروندي. وهذه فرصة، مع ذلك، للترحيب بالتوقيع على الاتفاق الثلاثي بين حكومة بوروندي، حكومة تنزانيا ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، الذي مكن قرابة ٠٠٠ ١٣ لاجئ بوروندي من العودة. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات البوروندية على تهيئة الظروف المفضية إلى عودة هؤلاء اللاجئين، ونحث الأمم المتحدة وشركاء البلد الثنائيين في المجال الإنساني على تقديم الدعم والمساعدة. ويرحب وفد بلدي بإعلان الأمم المتحدة بخطة الطوارئ في بوروندي لعام ٢٠١٨ التي تهدف إلى توفير الحماية والمساعدة المنقذة للأرواح للمحتاجين إليها في جميع أنحاء البلد.

وفي الختام، نناشد المجتمع الدولي بشكل عام، والأمم المتحدة بوجه خاص، مواصلة دعم الجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا والوسيط والميسر للحوار بين الأطراف البوروندية من أجل استعادة الاستقرار والمصالحة الوطنية في بوروندي. وأخيرا، نحث المجلس على الحفاظ على وحدته بشأن هذا الموضوع وإيلاء الاهتمام المستمر للحالة في بوروندي.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): تود بوليفيا شكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ميشيل كافاندو، وسفير سويسرا، السيد يورغ لاوبر، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتقدر بوليفيا الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لمواصلة الحوار بين الأطراف البوروندية في بيئة شاملة للجميع. وفي هذا الصدد، نرى تطورات إيجابية في عمله خلال الزيارات التي قام بها إلى بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك السلطات الحكومية في بوجمبورا، ومشاوراته مع ميسر الحوار الذي عينته جماعة شرق أفريقيا. ونشجع جميع الأطراف على دعم جهود التيسير التي يقودها رئيس تنزانيا السابق، السيد بنيامين مكابا، ورئيس أوغندا يويري موسيفيني، وفقا لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة، الذي ينبغي أن يظل حجر الزاوية في هذه العملية.

كما ندعو الطرفين إلى تنفيذ خريطة الطريق التي اقترحها السيد مكابا بغية التوصل إلى توافق في الآراء وتهيئة الظروف الملائمة لبيئة سلمية خلال الانتخابات المقبلة، التي ستعقد في عام ٢٠٢٠. وفي هذا الصدد، نقدّر الجهود التي بُذلت خلال الاجتماع الرابع لعملية الحوار، المعقود في أروشا في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، والذي أسفر عن موجز من ١٩ نقطة من نقاط التقارب.

ونؤكد على إحراز ذاك التقدم وندعو الأطراف إلى مواصلة الحوار الشامل والعمل على نقاط الاختلاف من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي تفاوضي وتشجيع المصالحة الوطنية. وبالمثل، نُثني على العمل الذي قام به مكتب المبعوث الخاص خلال الاجتماع في تقديم المساعدة التقنية إلى الميسر.

وفي هذا الصدد، نقدر عمل جماعة شرق أفريقيا، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام والفريق القُطري التابع للأمم المتحدة. ونشجعهم على مواصلة عملهم وتنسيق جهودهم من أجل تحقيق تعاون أفضل ومواصلة دعم الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا.

ونرحّب أيضاً بالبيان المشترك الصادر عن مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، الصادر في ٢٣ شباط/فبراير، الذي أعرب عن الامتنان لعمل الميسر والوسيط في الحوار بين الأطراف البوروندية. ونشيد أيضاً بجماعة شرق أفريقيا على التزامها من خلال هذا البيان بتمويل عملية الحوار، ضمن حدود إمكانياتها. ونتفق على أنه ينبغي أن تواصل الجماعة قيادة هذه العملية.

ونلاحظ الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي من أجل استعادة السلام في أعقاب أزمة عام ٢٠١٥ ونسلّط الضوء على حقيقة أن الحالة الأمنية لا تزال مستقرة. ونشجعها على مواصلة بناء بيئة سلمية تُسهم في تطوير بوروندي ونشيد بقرارها استضافة مؤتمر القمة العشرين للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا في نيسان/أبريل، الأمر الذي يشهد أيضاً على الهدوء الذي يتمتع به البلد حالياً.

ونرحّب بالعودة الطوعية للاجئين. وندعو البلدان المضيفة إلى مواصلة تيسير عودتهم بالتعاون مع الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومواصلة دعم برنامج العودة، إذ يؤمل أن يعود ٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين في غضون هذا العام. ونعتقد أنه يجب ضمان الظروف التي تكفل لهم عودة طوعية ومستنيرة وكريمة وآمنة ودائمة إلى مواطنهم الأصلية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو البلدان المضيفة لنقل اللاجئين بعيداً عن الحدود في الحالات التي لا يريدون فيها العودة، وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة تمويل برنامج الاستجابة الإنسانية في بوروندي وندعو البلدان التي تفرض جزاءات إلى النظر في رفعها، إذ أن الجزاءات الانفرادية تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وتُشكّل انتهاكاً للقانون الدولي وقد تبين أن لها آثاراً سلبية على حياة الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، فضلاً عن الأثر السلبي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ختاماً، نعتقد أن المشاركة الكاملة والملتزمة من جانب المجتمع الدولي وجميع الأطراف تكتسي أهمية بالغة. وفي هذا السياق، من الضروري مواصلة تعزيز أسس التعاون بشأن تحقيق الاستقرار الدائم في بوروندي في إطار المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومع الاحترام التام لسيادة بوروندي واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعملية يقودها البورونديون وتكون لأجلهم.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نودّ أن نعرب عن شكرنا للمبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، الرئيس السابق كافاندو، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة السياسية الراهنة في بوروندي. ونشكر كذلك السفير لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية. ونشيد بالعمل الممتاز الذي ما فتئ يقوم به ونؤيد جدول الأعمال الذي حدده وهو يمضي قدماً بغية الاضطلاع بمسؤولياته.

ونحيط علماً بجوانب التحسّن في الحالة الأمنية العامة في بوروندي التي كانت، كما يقول المبعوث الخاص، ملحوظة. ومع ذلك، فإننا ندرك الحاجة إلى الحفاظ على المستوى القائم من الاستقرار وتحويله إلى سلام دائم. هذا مهم حقاً، وينبغي إيجاد توافق في الآراء بين البورونديين حول هذا الهدف النبيل.

إن الحاجة إلى توافق واسع في الآراء، كما يقول المبعوث الخاص، أمر بالغ الأهمية. ولا يمكن أن يُحلّ هذا الأمر سلمياً إلا من خلال حوار شامل للجميع على أساس اتفاق أروشا ودستور بوروندي. ومن الضروري كفالة أن يتم القيام بالجهود الجارية في الإصلاح الدستوري عن طريق توافق واسع النطاق في الآراء لجميع أصحاب المصلحة من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد. ونحن مقتنعون بأن لدى المبعوث الخاص حسن النية والالتزام الضروريين لمساعدة بوروندي على تحقيق هذا الأمر. ولدينا ثقة كاملة فيه.

ونؤكد مجدداً دعمنا للحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة شرق أفريقيا وللجهود التي يبذلها الميسّر، رئيس تنزانيا السابق بنيامين مكابا، بقيادة وسيط جماعة دول شرق أفريقيا، يويري موسيفيني رئيس أوغندا.

وكما شهدنا في المحادثات بين الأطراف البوروندية التي عقدت في أروشا بين ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لا تزال عملية السلام عالقة على الرغم من الجهود التي يبذلها الميسر. ولا شك في أنه كان من الطيب أن نسمع منه مباشرة بشأن التحديات التي صودفت وسبل المضي قدماً، ولكننا ندرك أنه لم يتمكن من الحضور. وعلى أية حال، فإن الحاجة إلى تنشيط عملية السلام واضحة ونحيط علماً بالقرار الذي اتخذه مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا، الذي عقد خلال عطلة نهاية الأسبوع المنصرمة في أوغندا، والذي يهيب بجميع الأطراف البوروندية التعجيل بإنهاء الحوار تحت رعاية الميسر والوسيط. كما أعرب مؤتمر القمة السنوي أيضاً عن استعداده لنشر اللجنة الرفيعة المستوى لرؤساء الدول بشأن بوروندي.

ولا يزال دعم المجلس لعملية السلام التي تقودها الجماعة بالغ الأهمية لتهيئة الظروف اللازمة لانتخابات سلمية وديمقراطية في عام ٢٠٢٠. ونعتقد أن التنسيق والاتساق، كما أكد المبعوث الخاص، بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عنصران أساسيان أيضاً في إحراز تقدم في عملية السلام.

إننا نقدر المناقشات الهامة التي أجراها الأمين العام ومبعوثه مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين بهذه الروح. ونشير إلى أن بوروندي تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية هائلة وأنها، بالاقتران مع انخفاض المساعدة المالية الدولية، جعلت الحالة أكثر صعوبة. وعلى الرغم من أن العودة الطوعية للاجئين البورونديين من تنزانيا أمر جدير بالترحيب، إلا أن أثرها في تفاقم التحديات الاجتماعية الاقتصادية للبلد لا يمكن إغفاله. وهذا هو السبب في أن بوروندي تحتاج إلى الدعم الدولي من أجل تقديم المساعدة إلى العائدين من اللاجئين البورونديين ولتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وفي هذا السياق، نشيد برئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام على مشاركاته المختلفة التي ركزت على التعاون الاجتماعي الاقتصادي بين الشركاء الدوليين وحكومة بوروندي. ونعتقد أنه يجب النظر إلى هذه الجهود بوصفها جزءاً لا يتجزأ من السعي لتحقيق السلام في بوروندي من أجل دعم مؤسساتها القوية في تهيئة المناخ الملائم الذي يمكن فيه معالجة الخلافات السياسية دون الوقوع مجدداً في عنف الماضي.

وينبغي التأكيد على أنه على الرغم من أن ذلك قد يبدو منافياً للمنطق، إلا أن لبوروندي بالفعل مؤسسات قوية، وهو أمر ندركه نحن في القرن الأفريقي إدراكاً جيداً.

وإلا فكيف يمكن لبوروندي أن تتمكن من الإسهام في مكافحة حركة الشباب في الصومال؟ إننا نقدر بشدة ما تقوم به بوروندي في هذا الصدد، لكننا نتطلع إلى تعزيز تلك المؤسسات وجعلها تقوم بوظائفها من خلال تعزيز المزيد من شمول الجميع، وهو أمر بالغ الأهمية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، السيد ميشيل كافاندو، على عمله الهام. كما نشكر الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، السفير يورغ لاوبر، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

إننا نتشاطر الشواغل التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره عن الحالة في بوروندي (S/2018/89)، ولا سيما بشأن الحاجة إلى إعادة تنشيط الحوار بين الأطراف البوروندية برعاية جماعة شرق أفريقيا والمنظمات الإقليمية الأخرى. وبالمثل، في ضوء التقارير عن تدهور حالة حقوق الإنسان، نشجع الحكومة على السعي إلى إحراز تقدم حقيقي في علاقاتها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأخيرا، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن التنقيح المقترح للدستور أمر يندرج ضمن السيادة الداخلية لبوروندي، ولكن في الوقت نفسه نعتقد أنه ينبغي الاضطلاع بالمبادرة من خلال عملية شاملة للجميع تكفل المشاركة الواسعة للسكان. علاوة على ذلك، وإذ نأخذ في الاعتبار مضمون وروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، الذي أنهى فترة العنف المأساوية التي يجب ألا تتكرر، فإننا ندعم عمل المبعوث الخاص للأمين العام، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والبلدان الصديقة في إطار الدبلوماسية الوقائية، مع الاحترام الكامل لسيادة بوروندي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس. أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم بالتهاني الحارة على توليكم المُستَحَّق لرئاسة المجلس لشهر شباط/فبراير، الذي اضطلعتم به بنشاط. وقد كنا شهودا في نهاية الأسبوع الماضي على جهودكم فيما يتعلق بدولة عضو في الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أشكر مجلس الأمن ككل على مساهمته البناءة في عملية السلام في بوروندي، وخاصة على التزامه

بالسيادة الوطنية والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لبلدي، بوروندي.

وأرحب بحضور السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، بين ظهرانينا. وأحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي (S/2018/89)، الذي عرضه السيد كافاندو، على الرغم من أن وفد بلدي لا يتفق مع جميع محتوياته، وهو ما سأعود إليه لاحقا في بياني.

وأتوجه بالشكر أيضا إلى زميلي السيد يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إسهامه في عملية بناء السلام في بوروندي. ونحن نتعهد له مرة أخرى بتعاوننا في الأجل الطويل.

إن الغرض من بياني هو إطلاع أعضاء المجلس على التطورات الإيجابية الجديدة في بوروندي منذ الجلسة السابقة التي عقدها في تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8109).

على الصعيد السياسي، تحضر بوروندي بالفعل للاستفتاء الدستوري في عام ٢٠١٨ والانتخابات العامة في عام ٢٠٢٠. وتتمثل أولوية الحكومة في إتمام هذين الحدثين الانتخابيين الهامين من خلال تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ديمقراطية وحرة وشفافة، وقبل كل شيء، سلمية. وتمت عملية التسجيل لكل من الحدثين الانتخابيين في ظروف ممتازة في الفترة من ٨ إلى ١٧ شباط/فبراير في جميع أنحاء البلد وفي الشتات. وتشير الأرقام الأولية إلى أن ما مجموعه أكثر من ٥ ملايين بوروندي قد سجلوا في القوائم الانتخابية، مع زيادة طفيفة في عدد النساء عن الرجال، وهو ما نرحب به. وقد نظمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات صباح اليوم، جولات برفقة مرشدين مفتوحة للجميع - الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والشركاء والحكومة - في مركز تجهيز البيانات من أجل وضع القوائم الانتخابية. وكل ذلك يبرز شفافية العملية.

إن الحوار بين الأطراف البوروندية، بقيادة وتيسير جماعة شرق أفريقيا، يسير بشكل طبيعي. وقد تمكن المشاركون في الجولة الرابعة التي عقدت في أروشا، تنزانيا، في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، من إحراز تقدم نظرا لوجود نقاط تقارب أكثر من نقاط الاختلاف. وهذا هو ما نسميه إحراز التقدم. وخلافا لما ذكر في الفقرتين ٩ و١٤ من تقرير الأمين العام، وكذلك في الجزء المتعلق بالملاحظات والتعليقات، فإن الحوار ليس في حالة جمود.

ففي حين أن تقرير الأمين العام يتكلم عن عملية حوار توقفت، فإن البيان الختامي الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا، الذي عقد في كمبالا يوم الجمعة، ٢٣ شباط/فبراير، قد أعرب عن تقديره للعمل الممتاز الذي قامت به بالفعل الوساطة وجهود تيسير الحوار بين الأطراف البوروندية التي قادها على التوالي رئيس أوغندا يويري كاغوتا موسيفيني، والرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنيامين ويليام مكابا. وهذه الفجوة العميقة بين تقدير المنطقة القريبة من بوروندي جغرافيا وسياسيا وثقافيا، والموقف المتشائم المعرب عنه في التقرير من قبل بعض الجهات الفاعلة خارج إطار الحوار بين الأطراف البوروندية، تشكل حالة شاذة ينبغي أن تسترعي اهتمام المجلس.

كما كرر مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا التأكيد على استمرار الملكية الإقليمية لعملية الحوار بين الأطراف البوروندية من جانب جماعة شرق أفريقيا، وجدد التأكيد على الالتزام بتمويل العملية تحت القيادة الحصرية للمنطقة واختتامها بسرعة.

وفيما يتعلق بتنقيح الدستور، تجدر الإشارة إلى أن الإصلاح الدستوري الجاري قد جاء نتيجة مشاورات مكثفة أجريت على مدى أكثر من سنة مع السكان البورونديين بكل تنوعاتهم. وهي ممارسة تتم حصرا في إطار السيادة الوطنية لبوروندي، وتهدف إلى - على النقيض من الشواغل التي أعرب عنها

البعض – ضمان الاستقرار طويل الأمد في البلد بحلول نهاية الفترة الانتقالية في ظل الدستور الحالي.

من الواضح أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء ليسوا مخولين بأي حال من الأحوال بمناقشة الشؤون الدستورية للدول ذات السيادة. إن المنظمة باضطلاعها بالحق في التعليق على مسودة الاستفتاء الدستوري في بوروندي في الفقرة ٣٥ من التقرير، تنتهك انتهاكا صارخا مبدأ احترام المساواة في السيادة بين الدول المكرس في المادة ٢,٧ من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على:

”ليس في هذا الميثاق ما يُسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تُحل بحكم هذا الميثاق“.

والإشارة في التقرير إلى تنقيح الدستور في بوروندي في الفقرتين ٤ و ٨ هي تدخل جريء في الشؤون الداخلية لبوروندي. والمجلس مدعو إلى الإحاطة علما بهذا الخرق لميثاق الأمم المتحدة. وبالمثل، فإنه بانتقاده للحق السيادي لشعب بوروندي في تعديل دستوره في حين لم تُبد الأمم المتحدة مطلقا في الماضي قلقها إزاء حالات تعديلات دستورية مماثلة في المنطقة أو في أي مكان آخر من العالم، ينتهك التقرير ذاته المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن:

”تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى، وفقا ... (ل) مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها“.

ويجب عدم تشجيع هذه المعايير المزدوجة في معالجة الحالات المختلفة داخل الدول الأعضاء حتى لا تشكل سابقة خطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه وفقا للمادة ٢٩٧ من الدستور الحالي لبوروندي، فإن المبادرة بمراجعة الدستور من مسؤوليات رئيس الجمهورية بعد التشاور مع الحكومة أو الجمعية الوطنية أو مجلس الشيوخ وبعد إجراء تصويت بالأغلبية المطلقة لأعضائهما. وتنص المادة ٢٩٨ من الدستور على أن ”رئيس الجمهورية يمكنه أن يطرح مشروع قانون لتعديل الدستور في استفتاء“. وفي ضوء هاتين المادتين، من الواضح أن أي طلب أو تعليق يتجاوز ما يقضي به هذان الحكمان يشكل تحريضا على انتهاك دستورنا.

وفي ما يتعلق بالمضمون، وعلى النقيض مما جاء في الفقرة ٤ من التقرير، فإن مشروع الدستور الجديد يكفل السلام والاستقرار وحماية المعارضة وحماية حقوق الإنسان والأقليات وحماية سيادتنا الوطنية، وكذلك الحصص العرقية والجنسانية، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات أروشا لعام ٢٠٠٠. وجرى الإبقاء على جميع المواد الموضوعية في اتفاقات أروشا في مشروع التعديل. وبخصوص الحالة الأمنية، فإنها جيدة بشكل عام في جميع أنحاء البلد، باستثناء بعض الحالات المعزولة للجرائم العادية والتي لا تقتصر على بوروندي، كما أكد المبعوث الخاص والمتكلمون الآخرون. وهذه هي الحالة الحقيقية على أرض الواقع في بوروندي.

لقد اتخذ البلد خطوة لا رجعة فيها على الطريق المؤدي إلى السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية. ويجب أيضا التأكيد على أن عودة اللاجئين الجماعية إلى البلد وحقيقة أن حكومة بوروندي ستنظم وتستضيف مؤتمر القمة العشرين للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بعد عدة بعثات للتقييم الميداني، يدلان على عودة الأوضاع إلى طبيعتها في بلدنا.

وبالإضافة إلى هذه التطورات الإيجابية، فقد زار بوروندي وفد كبير من الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي لجماعة شرق أفريقيا. ووفقا لأعضاء الوفد،

”لقد شهدنا ويمكننا أن نؤكد أن البلد ينعم بالسلام والهدوء. ونهيب بجميع أعضاء المجلس التشريعي لجماعة شرق أفريقيا أن يقوموا بالتعريف بالبيئة الأمنية السلمية

السائدة في بوروندي في كل مكان. ونناشد أيضا المستثمرين، ليس داخل جماعة شرق أفريقيا فحسب، بل أيضا في جميع أنحاء العالم، أن يأتوا ويستثمروا في بوروندي لتعزيز اقتصادها’’.

إن المسؤولين المنتخبين في المنطقة هم الذين أدلوا بهذا البيان في ما يتعلق بالحالة الأمنية في بوروندي.

وبالإضافة إلى ذلك، يرفض وفد بلدي الفقرتين ٢٠ و ٤١ من التقرير، اللتين تسعيان إلى إفراد جناح الشباب في الحزب الحاكم – إمبونيراكور – باعتبارهم مسؤولين عن حالات انعدام الأمن، بدلا من الدعوة مباشرة إلى ضبط النفس في أوساط جميع الشباب المنتمين إلى الأحزاب السياسية – من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة على السواء لأن الأمن في بوروندي، شأنها شأن غيرها من البلدان، هو شأن يخص الجميع.

وهاتان الفقرتان شبيهتان بالأجزاء الأخرى من التقرير التي تؤكد تحيزه. وأشدد على أنه لم يرد ذكر لشباب الأحزاب المعارضة، الذين فر بعضهم من البلد بعد قتل واغتصاب العديد من الأشخاص الأبرياء وتدمير المنافع العامة ومنع الأطفال من الذهاب إلى المدرسة أثناء انتخابات عام ٢٠١٥. وهذا الجزء من التقرير، الذي يُفرد بعض الشباب في بوروندي دون غيرهم، ينتهك مبدأ الحياد المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان، أود أن أشكر زميلي، ممثل كوت ديفوار، الذي وجه اهتمام حكومة بلدي إلى حالة حقوق الإنسان، ونحن نحيط علما بذلك. تتناول الفقرات من ٢٤ إلى ٢٨ من التقرير مسألة حقوق الإنسان. ويجب الإشارة إلى أنه على الرغم من التحديات التي نواجهها، والتي لا تقتصر على بوروندي، أحرز البلد تقدما كبيرا على صعيد وضع المعايير وعلى المستوى المؤسسي أيضا.

وبخصوص وضع المعايير، فقد اعتُمدت العديد من النصوص القانونية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، القواعد الحاكمة للاجتماعات والمناسبات العامة، وإنشاء محكمة خاصة معنية بحيازة الأراضي وغيرها من الممتلكات، وقمع الاتجار بالبشر وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، وحماية الضحايا والشهود والأشخاص الآخرين المعرضين للخطر، فضلا عن منع وقمع العنف الجنساني وحماية ضحاياه، والقانون المنظم للصحافة وذلك الذي يشكل الإطار التنظيمي لعمل المنظمات غير الربحية.

وعلى الصعيد المؤسسي، لا تزال بوروندي تلتزم بشدة بحماية حقوق الإنسان من خلال العديد من الآليات الوطنية القائمة، بما في ذلك اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، التي لا تزال تتمتع بمركز الممتثل لمبادئ باريس؛ ولجنة تقصي الحقائق والمصالحة؛ والمرصد الوطني لمنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والقضاء عليها؛ والمجلس الوطني للوحدة والمصالحة، والترسانة القانونية التي ألغت عقوبة الإعدام في بوروندي، فضلا عن الاتفاقيات الدولية العديدة التي صدقت عليها دولة بوروندي، بما في ذلك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت بوروندي تقريرها إلى الاستعراض الدوري الشامل، والذي لخص التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان. وكانت بوروندي مدرجة على جدول الأعمال خلال الدورة التاسعة والعشرين للاستعراض الدوري الشامل في ١٨ كانون الثاني/يناير. وخلال ذلك الاجتماع، رحبت بوروندي بالتوصيات البناءة التي قدمتها الدول الأعضاء وأعربت عن أسفها إزاء بعض التوصيات التي كانت مُسيسة وانتقائية وتظهر ازدواجية المعايير.

وفي ما يتعلق بالمصالحة الوطنية، أعلن رئيس الجمهورية في خطابه إلى الشعب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ العفو عن حوالي ٢ ٠٠٠ سجين، وجرى الإفراج عن الكثيرين

منهم. والبعض الآخر يوشكون على العودة إلى أسرهم. وجرى تقديم إيماءات تصالحية أيضا في أعقاب الانقلاب الذي وقع خلال انتخابات عام ٢٠١٥. فقد أعيد فتح اثنتان من محطات الإذاعة الخاصة، واللتين كانتا قد دُمرتا في غضون ساعات قليلة بعد محاولة الانقلاب في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥. وأُلغي ١٥ أمرا بإلقاء القبض كانت قد صدرت بحق قادة في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وأُفرج عن أكثر من ٢٠٠٠ سجين. وينبغي للمجلس دعم هذه الإيماءات والمكافأة عليها.

وفي ما يتعلق بعودة اللاجئين الذين فروا من البلد في عام ٢٠١٥، على نحو ما تبرزه الفقرة ٢٣ من التقرير، تواصل حكومة بوروندي والمنظمات دون الإقليمية المطالبة بعودة اللاجئين إلى ديارهم للمساعدة في تعمير بوروندي. وبفضل استعادة الحياة الطبيعية في البلد، فإن وتيرة العودة الطوعية للاجئين إلى الوطن مرضية حيث عاد الآلاف من المواطنين الذين التمسوا اللجوء في تنزانيا وفي المنطقة عموما.

ومنذ عام ٢٠١٦ حتى اليوم، عاد أكثر من ٢٠٠٠٠٠ بوروندي إلى البلد بشكل طوعي، بما في ذلك ١٣٠٠٠ في الفترة بين آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ٢١٠٧، كما أشار زميلي السيد لوبير. وفي عام ٢٠١٨، تتوقع بوروندي أكثر من ٦٠٠٠٠ عائد من المنطقة.

وفي الميدان الإنساني، يقدر وفد بلدي أي مبادرة من المجتمع الدولي لمساعدة المحتاجين، ولا سيما في حالات الطوارئ، سواء من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أو أي منظمة إنسانية أخرى. غير أن وفد بلدي يود أن يشير إلى عدم تعاون مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مع الوزارات القطاعية المعنية بالقضايا الإنسانية وتضخم الأرقام في إعداده لخطة الاستجابة الإنسانية لبوروندي في عام ٢٠١٨. ونتيجة لعدم التعاون هذا، طلبت حكومة بوروندي، من خلال بلاغها المؤرخ في ٢١ شهر شباط/فبراير، من مسؤولي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العمل بشكل وثيق مع الجانب البوروندي لوضع تقرير توافقي تمشيا مع حقائق الوضع. والحكومة مستعدة للتعاون على نحو كامل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما لاحظ العديد من المتكلمين وعلى نحو ما أشارت الفقرات ٢٨ و ٤٢ و ٤٣ من التقرير، لا تبرح بوروندي راغبة في تعزيز علاقاتها مع الأمم المتحدة وفروعها في الميدان والحفاظ عليها. وتجري مناقشة مشروع الاتفاق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بين الطرفين. وفي منتصف كانون الثاني/يناير، طلبت بوروندي من مفوضية حقوق الإنسان في جنيف اقتراح مواعيد جديدة على الجانب البوروندي لاستئناف المناقشات. وتنتظر بوجمبورا رد جنيف في هذا الصدد. ومن جانبها، تعيد حكومة بوروندي تأكيد استعدادها للتعاون التام مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين بروح من الاحترام المتبادل والتعاون المفيد بصورة متبادلة ووفقا للقواعد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أطلب إلى المجلس أن ينظر، قدر الإمكان، في رفع بوروندي من جدول أعماله حيث أن الحالة في البلد تتسم عموما بالهدوء، ولا تشكل أي تهديد للسلم والأمن الدولي، وهي المهمة الرئيسية للمجلس. وأشير إلى أنه ليس هناك أي معيار موضوعي يبرر إبقاء البند المتعلق بالحالة في بوروندي على جدول أعمال المجلس، وهي بلد – كما أشار زميلي من إثيوبيا – يشارك بأكثر من ٦٠٠٠ من حفظة السلام في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيس: أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفُعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.